

بواكير تداعيات الجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي. -وقائع وتوقعات-

The Early repercussions of pandemic (covid- 19) on the global economy - Facts and Prospects -

د. زواق الحواس

جامعة المسيلة – الجزائر

zouakeh@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2020/09/30

تاريخ القبول: 2020/08/30

تاريخ الاستلام: 2020/05/29

الملخص:

حاولت الدراسة تسليط الضوء على تداعيات الجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، بعد تحولها من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية، حيث لجأت دول العالم إلى عمليات إغلاق واسعة النطاق بغية احتواء الوباء، فأدى ذلك إلى إغلاق الشركات، اضطراب السوق المالية، وزيادة عدم اليقين الاقتصادي. فكان لذلك تأثيرات كبيرة على أداء الاقتصاد العالمي.

خلصت الدراسة إلى أن الجائحة تسببت في إحداث أكبر أزمة اقتصادية عالمية منذ أزمة عام 1929، وأن ما سينتج عن هذه الأزمة سيكون أسوأ بكثير من عواقب الأزمة التي شهدتها العالم في الفترة 2008-2009.

- الكلمات المفتاحية: جائحة(كوفيد-19)، إغلاق اقتصادي، يقين اقتصادي، أزمة اقتصادية، نمو اقتصادي.
- تصنيف JEL: N2, B27, F02, F01, I15, G15, G1

Abstract:

This study attempted to shed light on the repercussions of the pandemic (Covid-19) on the global economy, after its transformation from a health crisis to a global economic crisis, as the countries of the world resorted to large-scale closings to contain this pandemic. This led to the closure of companies, financial market turmoil, and an increase Economic uncertainty. This had major impacts on the performance of the global economy

The study concluded that the repercussions of the epidemic on the global economy caused it to cause the largest economic crisis after the one witnessed by the world since the crisis of 1929, and that what will result from this crisis will be much worse than the consequences of the crisis that the world experienced in 2008-2009.

- **Keywords:** pandemic(Covid-19); Economic closure; Economic certainty; economic crisis; Economic growth.
- **Jel Classification Codes:** G1, G15, I15, F01, F02, B27, N2

المؤلف المرسل: د. زواق الحواس ، الإيميل: zouakeh@yahoo.fr

- تمهيد :

في مقال نُشر في مجلة التمويل والتنمية في جوان 2018 حول الأوبئة والاقتصاد، أقر مولفوه بعدم إمكانية التنبؤ بنوع مسببات الأمراض التي ستحفز الوباء الخطير التالي، أو بمكان نشوءه أو بمدى حدة عواقبه. وبعد سنة ونصف ظهر هذا الوباء الذي لم يكن سوى (كوفيد - 19) في الصين، ثم مالبت أن اجتاحت العالم بأسره. ولأن تداعيات الأوبئة لا تتوقف عند صدمات القطاع الصحي فقط، فقد امتدت إلى الاقتصاد من خلال تسببها في إبطاء عجلة الانتاجية وتعطيلها، فالخوف من العدوى أفضى إلى التباعد الاجتماعي و إغلاق المؤسسات التعليمية والشركات والمؤسسات التجارية، وعطل النقل والخدمات العامة؛ وجميعها تعطل الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة الاجتماعية (ديفيد، 2018، ص 46). ومع أن الجائحة (كوفيد- 19) التي تحولت إلى أزمة اقتصادية، لا تزال تواصل اجتياح العالم ومن المؤكد أن تداعياتها على الاقتصاد العالمي ستكون كبيرة ولفترة طويلة قد تمتد لما بعد احتواء الجائحة، ما قد يحول دون إجراء دراسة شاملة لتداعياتها، غير أن هذا لا يمنع من ضرورة قيام بعض المحاولات لتقدير التأثيرات الأولية لهذه الجائحة على الاقتصاد العالمي، جراء تدابير الاحتواء التي اتخذتها دول العالم والتي أدت إلى إغلاق اقتصادي عالمي كبير. (Delivorais, february 2020, p5)

لذا جاءت هذه الورقة البحثية كمحاولة لرصد بواكير اضطرابات الاقتصاد العالمي جراء هذه الجائحة. لتبرز بذلك ملامح إشكاليتهما في التساؤل التالي: "ماهي بواكير تداعيات الجائحة (كوفيد- 19) على الاقتصاد العالمي؟".

ستنطلق الدراسة من فرضية أن تداعيات الجائحة على الاقتصاد العالمي قد تكون أسوأ بكثير من تداعيات الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم منذ أزمة 1929، لذلك فإن الهدف الرئيس لها هو محاولة إبراز أهم هذه التداعيات، من خلال استخدام مناهج البحث العلمي التي تتماشى مع طبيعة الدراسة لا سيما المنهج الوصفي التحليلي، واعتمادا على ما رشح من معطيات حول الموضوع من المصادر المختلفة.

II. قنوات انتقال الأزمة الصحية للجائحة (كوفيد – 19) إلى أزمة اقتصادية عالمية:

تنتقل الأزمات الصحية التي تسببها الأوبئة أو الجائحات إلى الاقتصاد عبر العديد من القنوات يمكن تلخيصها في القنوات التالية (غيتا غوبيناث، 2020):

1.II. اضطرابات العرض : تنجم هذه الاضطرابات عن مجموعة من العوامل منها:

- حالات المرض والوفاة، جهود وتدابير احتواء الأزمة التي تحد من الحركة، ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال نظرا للقيود على سلاسل العرض، وتقليص الائتمان (غور غييفا، 2020):
- تراجع استخدام الطاقة الإنتاجية، بسبب تدابير احتواء المرض ومنع انتشاره عبر عمليات الإغلاق والحجر الصحي. إضافة إلى عدم تمكن المؤسسات التي تعتمد على سلاسل العرض من الحصول على السلع الوسيطة التي تحتاج إليها، سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي؛
- إضرار الإجراءات المتخذة لمنع انتشار الجائحة بأهم القطاعات الغنية بالوظائف (أزور، 2020) إذ ستعرف عديد المؤسسات الاقتصادية إيقاف إنتاجها وقد يصل الأمر إلى حد غلقها، كما أن عملية التزود بالمواد الأولية ستعرف الكثير من الاضطراب مما سيؤثر على الإنتاج؛
- اضطراب عمليات الإنتاج والصناعة التحويلية، وإرجاء الخطط الاستثمارية، وتزداد هذه الصدمات تعقيدا بفعل هبوط ثقة دوائر الأعمال والمستهلكين، كما حدث في مختلف اقتصاديات دول العالم (أزور، 2020) جراء هذه الجائحة؛
- التوقف المفاجئ لنشاط التصنيع في المناطق الأكثر تضرراً، سيسبب اختناقات في سلاسل القيمة العالمية، وقد يكون من الممكن أن تدعم المخزونات العرض لفترة من الوقت، ولكن مع هياكل الإنتاج المعومة في الوقت الحاضر، فمن المفترض أن مدة وحجم تفشي جائحة (كوفيد – 19) قد تستنفذ المخزونات، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع بسبب نقص المدخلات الوسيطة، حتى في المناطق التي لا تزال محصنة ضد الفيروس؛
- التراجع الحاد في صادرات السلع النهائية المصنعة ومدخلات السلع، سيؤثر بشكل أكبر على الأرباح والعمالة، مع أن الفرضية المعتدلة هي أن الأرباح ستتحقق في البداية، لكن إذا استمرت الأزمة، فسوف ينخفض التوظيف والأجور أيضا وبالتالي، من الممكن أن تطل عواقب الاضطرابات في جانب العرض الطلب الكلي، و تهدد الاستقرار المالي. (UNCTAD,9 march 2020, p 3-4)

2.II. اضطرابات الطلب: يعود مصدر هذه الاضطرابات إلى:

- التأثير الكبير لتراجع الثقة والخوف والهلع الذي يصيب الناس، على الاستهلاك والطلب في عديد القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع السياحي والسفر: (صحيفة المغرب، 2020)
 - انخفاض الطلب بسبب ارتفاع عدم اليقين وزيادة السلوك التحوطي، وجهود احتواء الأزمة، وتصاعد التكاليف المالية التي تحد من القدرة على الإنفاق، وستنتقل هذه الآثار عبر الحدود: (غور غيبفا، 2020)
 - تراجع المداخيل نتيجة تخفيض ساعات العمل، والتسريح المحتمل للعمال، وغيرها، سيقبل من إنفاق الأسر ويزيد من انعدام الأمن الاقتصادي لأولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى شبكة الأمان الاجتماعي؛
 - تأخر الاستثمار الخاص نتيجة زيادة عدم اليقين بشأن آثار الصدمة، وإن كان الطلب الحكومي من الممكن أن يرتفع في العديد من البلدان، لمكافحة العدوى من خلال مبادرات المساعدة الصحية الطارئة: (UNCTAD, 9 march 2020, p3)
 - إمكانية إقدام الشركات على تسريح العمالة لأنها غير قادرة على دفع رواتبها. ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والنقل، فمثلا منذ أن بدأ التراجع في سوق الأسهم الأمريكية جراء الجائحة، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران على نحو مماثل لما حدث في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001؛
 - تراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين؛
 - تدهور مشاعر المستهلكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يدفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من إنفاقها واستثماراتها. وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف. (غيتا غوبيناث، 2020)
- 3.ii اضطرابات التمويل:** تعود هذه الاضطرابات إلى مجموعة من العوامل، منها:
- انخفاض الإيرادات وإضعاف المراكز الخارجية بسبب تراجع عائدات التصدير نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية(البلدان المصدرة للنفط مثلا)، مما يضع ضغوطا على ميزانيات الحكومات، ويفضي إلى انتشار التداعيات إلى بقية الاقتصاد من ناحية أخرى؛
 - انخفاض التدفقات الداخلة من تحويلات العاملين في الخارج وضعف الطلب من بقية البلدان على السلع والخدمات؛
 - تراجع تدفقات استثمارات الحافظة نتيجة الارتفاعات الحادة في درجة العزوف عالميا عن المخاطر وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول المأمونة، فمثلا عرفت تدفقات استثمارات الحافظة إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تراجعا بنحو 2 مليار دولار منذ منتصف فبراير 2020، بينما شهدت المنطقة خروج تدفقات كبيرة. فأسعار الأسهم انخفضت، وفروق العائد على السندات اتسعت. وضيق الأوضاع المالية الذي يشهده العالم يمكن أن يشكل تحديا جسيما، حيث تشير التقديرات إلى وصول الديون السيادية الخارجية التي يحل أجل استحقاقها على المنطقة في 2020 إلى 35 مليار دولار؛ (أزور، 2020)
 - أدت الزيادة في النفور من المخاطرة منذ صدمة الجائحة(كوفيد - 19) والتوجه نحو الأصول السائلة في مواجهة عدم اليقين إلى دفع أسواق الأسهم بالفعل إلى منطقة التصحيح. في بعض الحالات، كانت "التصحيحات" الفورية شديدة كما كانت خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، كما ارتفعت التقلبات بشكل كبير، بعد رهانات الملاذ الآمن، وأظهرت أسواق السندات انتكاسات حادة. وفي سوق الصرف الأجنبي، لا يزال من المتوقع حدوث تقلبات حادة بالنسبة لعملات الأسواق الناشئة؛
 - جاءت الصدمة بعد طفرة غير مسبوقة في الاقتراض العام والخاص (على وجه الخصوص)، حيث بلغ إجمالي أرصدة الديون 229 تريليون دولار في نهاية عام 2018، وهو أكثر من مرتين ونصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، صاعدا بذلك من 152 تريليون دولارا في بداية الأزمة المالية العالمية سنة 2008؛
 - من المحتمل أن يكون مصدر السلعة المثقلة بالديون على الخط الأمامي من الضغوط الاقتصادية المتعلقة بالديون جراء انتشار الجائحة، لا سيما حيث كانت احتياطات النقد الأجنبي في اتجاه الهبوط. لكن القروض لقطاع الشركات كانت سمة بارزة في فترة ما بعد الأزمة، بما في ذلك للشركات في الاقتصاديات الناشئة، وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن المبلغ العالمي المستحق لسندات الشركات غير المالية بلغ 13.5 تريليون دولار أمريكي، أي أكثر من ضعف قيمتها (الحقيقية) في نهاية عام 2008، مع وصول الإصدار من الدرجة غير الاستثمارية إلى 25% من إجمالي الإصدار؛
 - من المحتمل أن الأوضاع السابقة سترهق أكثر القطاعات والشركات التي تتعرض لحالة اضطراب في سلاسل التوريد الناجمة عن انتشار الفيروس. وهذا يثير احتمال حدوث أزمة ائتمان في فترة مديونية عالية، وتراجع النمو العالمي، وانخفاض أرباح العملات الأجنبية، على الرغم من معدلات الفائدة المنخفضة للغاية. (UNCTAD, 9 march 2020, p 4)

III. القطاعات الاقتصادية الأكثر تأثراً بالوباء أو الجائحة:

إن عواقب الفاشيات والأوبئة لا تتوزع على نحو متكافئ بين القطاعات الاقتصادية، فهناك قطاعات قد تستفيد منها مالياً، في حين تعاني قطاعات أخرى على نحو متفاوت. وفي هذا الإطار تعد شركات الأدوية التي تنتج اللقاح، والمضادات الحيوية وغيرها من المنتجات اللازمة لمجابهة الوباء، من المستفيدين المحتملين. بينما ستتحمل شركات التأمين الصحي والتأمين على الحياة على الأرجح تكاليف باهظة على الأقل في المدى القصير، وكذا الحال بالنسبة لمنتجي المنتجات الحيوانية في حالة اندلاع فاشية مرتبطة بالحيوانات (ديفيد، 2018، ص 47) وعليه فبينما يتأثر الاقتصاد الوطني أو الإقليمي دائماً بالوباء أو الجائحة، تتفاوت الأضرار بين قطاعات الاقتصاد، وفي مقدمة القطاعات التي تتضرر أكثر من غيرها، تأتي:

1. III قطاع الصحة: يعتبر النظام الصحي العام والخاص أول القطاعات تأثراً بالجائحة أو الوباء، نتيجة الارتفاع المفاجئ في النفقات الإدارية والتشغيلية للمستشفيات بسبب الارتفاع المفاجئ في عدد المرضى الوافدين إليها، فعلى سبيل المثال قدرت التكاليف الزائدة في المستشفيات بسبب وباء أنفلونزا (H1N1) في إنجلترا بين يونيو 2009 ومارس 2011، بحوالي 45.3 مليون جنيه إسترليني. فإذا كان هذا يتعلق بمرض يستمر لفترة زمنية محدودة ويتطلب عادة علاجاً قصير المدى، فكيف سيكون الوضع بالنسبة للأوبئة التي تسببها أمراض تحتاج إلى علاج طويل الأمد أو لبقية حياة المريض. في هذا السياق قدر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2017، أن وباء فيروس "زيكا" سيكلف حوالي (7-18) مليار دولار أمريكي في أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي للفترة 2015-2017. كما أشار التقرير إلى أنه إذا كان التأثير الأكبر على المدى القصير سيكون في قطاع السياحة، لكن الأثر الأكثر أهمية سيكون على المدى الطويل وسيتعلق بعلاج الأطفال ورعايتهم. وقدرت مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها في الولايات المتحدة الأمريكية أن متوسط التكلفة السنوية لكل مريض بفيروس نقص المناعة البشرية (HIV) بخصوص العلاج المضاد للفيروسات (ART) يقدر بـ 23000 دولار أمريكي (في 2010)، الأمر الذي سيجعل تكلفة علاج الفيروس طوال حياة المريض حوالي 380 ألف دولار أمريكي. (Delivora, february 2020, p 2-3)

2. III قطاع العمل: يظهر تأثر هذا القطاع مباشرة بعد تفشي المرض نتيجة الإجراءات والتدابير التي تتخذها سلطات الدولة لاحتواء المرض، كإغلاق المؤسسات التعليمية، وتعليق النقل والخدمات العامة الأخرى. بالإضافة إلى الإجراءات الوقائية الاستباقية التي قد يتخذها السكان بشكل مستقل عن الحكومة، لتجنب الإصابة بالمرض أو لرعاية المرضى. وفي هذا السياق، توصلت دراسة حول تأثير وباء (H1N1) لعام 2009 على أيام العمل الضائعة في الشيلي، إلى أن الوباء زاد متوسط الأيام المفقودة بشكل ملحوظ، مما أدى إلى ضياع في إنتاجية العمل بما لا يقل عن 16 مليون دولار أمريكي. أما في الولايات المتحدة فقد أدى الوباء إلى ضياع ما يقرب من 2 مليار دولار أمريكي في إنتاجية العمل. كما أن القطاع يتأثر نتيجة تعليق المتاجر والشركات لعملياتها مؤقتاً لتجنب تأثر القوى العاملة لديها بالمرض، فضلاً عن الآثار الأخرى الناتجة عن سلاسل التوريد المحلية أو الدولية، وهو من الأمور المهمة المطروحة في ظل تفشي الجائحة (كوفيد-19).

3. III قطاعا الزراعة والتجارة: بالنظر إلى أن حوالي 60٪ من الأمراض المعدية الناشئة التي يتم الإبلاغ عنها عالمياً هي أمراض حيوانية المصدر، فقد يؤدي الوباء إلى تكاليف كبيرة على قطاعي الزراعة والتجارة في البلد الموبوء. لذلك غالباً ما يرتبط حافز الاستثمار في القطاع الزراعي (أي الإنتاج الغذائي والحيواني)، بأهمية الاستثمار في الوقاية من الأمراض المعدية وأهمية القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقرب صافي صادرات اللحوم من 12٪ من إجمالي الإنتاج، تعطى الأولوية للاستثمارات في البنية التحتية للصحة الحيوانية. فمثلاً قدرت النفقات الناجمة عن العديد من حالات مرض جنون البقر في المملكة المتحدة بـ 3.4 مليار جنيه إسترليني بين عامي 1996 و2000، وشملت النفقات تدابير الاحتواء، مثل ذبح الحيوانات. (Delivora, february 2020, p 3)

أما بخصوص التأثير على قطاع التجارة، فتوصلت دراسة (M. peyre et al, August 2015, p 309) بحثت الأثر الاجتماعي والاقتصادي لحصى "ريفت فالي" أن الصومال، الذي يعتمد اقتصاده في المقام الأول على الإنتاج الحيواني والتجارة (60-65٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، ونتيجة لحظر الاستيراد الذي فرضته الدول العربية بعد تفشي الحصى عام 1997، سجل انخفاضاً في صادراته بأكثر من 75٪، وخسارة أكثر من 300 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك لا تعكس هذه الأرقام الضرر الفعلي الذي لحق بالاقتصاد الصومالي. فتراجع صادرات الماشية يؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة لهذه الدولة، أين تعد الضرائب على صادرات الماشية هي المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، كما تلعب الصادرات الحيوانية دوراً هاماً كمصدر للعمالة.

إن ما يزيد من وقع الأوبئة على قطاع التجارة هو أن تأثير الوباء لا ينحصر في بلد التفشي فقط، وإنما يمتد إلى الدول الأخرى، فقد كشفت إحدى الدراسات، تأثير تفشي فيروس "إيبولا" في غرب إفريقيا سنة 2014 على صادرات الولايات المتحدة إلى تلك المنطقة، وكذا على الوظائف الأمريكية المرتبطة بهذه الصادرات، وقدرت الدراسة أن الوباء أدى في سنة انتشاره أي سنة (2014) إلى انخفاض قدره 1.08 مليار دولار أمريكي في صادرات البضائع الأمريكية إلى البلدان المتأثرة بالفيروس، في حين تجاوزت

الخسائر المقدرة في الوظائف المرتبطة بالصادرات الأمريكية إلى هذه البلدان بـ 1200 وظيفة في 2014 و 11000 وظيفة في 2015. (Delivorais, february 2020, p 3)

4.III قطاع السياحة والسفر: من الآثار الاقتصادية للأوبئة، تراجع السياحة والسفر إلى المناطق المتضررة من تفشي الوباء، ففي دراسة (Dunia Rassy, July 2013, p 824) تمت سنة 2013 لتقدير الأثر الاقتصادي لوباء أنفلونزا (H1N1) على قطاع السياحة المكسيكي، توصل الباحثون إلى أن المكسيك فقدت ما يقرب من مليون سائح أجنبي بسبب الفيروس، مما أدى إلى خسائر بلغت حوالي 2.8 مليار دولار أمريكي، واستمر هذا الوضع لمدة خمسة أشهر. (Delivorais, february 2020, p 4) وتوصلت دراسة (Heesoo Joo et al, 2019, p 100) بحثت في الأثر الاقتصادي لتفشي فيروس كورونا الفيروسي لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية لعام 2015 (MERS-CoV) على الصناعات المرتبطة بالسياحة في جمهورية كوريا، أن التفشي القصير نسبياً ارتبط بتراجع 2.1 مليون زائر أجنبي، وهو يمثل فقدان حوالي 2.6 مليار دولار أمريكي من عائدات السياحة. (Delivorais, february 2020, p 4)

قدرت دراسة (Marcus Richard et al, 2008, p 110) أن تأثير "السارس" على خسائر عائدات السياحة المحلية بلغ 3.5 مليار دولار في الصين و 1.7 مليار دولار في ماليزيا. كما أشارت دراسة أخرى (Benxiang Zeng et al, 2005, p 306) إلى أنه أثناء تفشي الوباء، قررت العديد من حكومات المقاطعات إغلاق العديد من مناطق الجذب الطبيعية (مثل المحميات الطبيعية) مؤقتاً، على الرغم من عدم وجودها بالقرب من بؤر التفشي، وذلك لضعف أنظمة التحكم في الأوبئة لديها. ولتزامن الوباء مع ذروة الموسم السياحي، فقد تكبدت الشركات السياحية خسائر كبيرة. (Delivorais, february 2020, p 4)

توصلت دراسة (Rosselló J et al, 2017, p 538) أن القضاء على أمراض الملاريا وحمى الضنك وحمى الصفراء وفيروس إيبولا، في البلدان المتضررة في الأمريكتين وآسيا وأفريقيا، سيؤدي إلى زيادة بنحو 10 ملايين سائح إضافي، ما يمثل زيادة في الإنفاق السياحي بقيمة 12 مليار دولار أمريكي. (Delivorais, february 2020, p 4)

5.III قطاع النقل: يتأثر هذا القطاع في العادة بالأوبئة، سيما النقل الجوي للأشخاص، حيث أشارت نشرية (IATA, 2020, p 1) صدرت عن الاتحاد الدولي للنقل الجوي إلى أن مرض "السارس" في التاريخ الحديث كان أخطر وباء حتى الآن من حيث التأثير على حجم حركة المرور. وأن الوباء أدى في عام 2003، إلى فقدان شركات الطيران في منطقة آسيا والمحيط الهادئ 8٪ من إيرادات الركاب السنوية (كيلومترات أو أميال) و(6) مليارات دولار أمريكي من الإيرادات بشكل عام. (Delivorais, february 2020, p 4) لذا فإن تأثيرات الجائحة (كوفيد 19) على قطاع النقل ستكون أكبر بكثير مما تسببت فيه الأوبئة السابقة، فقد أجبرت الدول على إغلاق مجالاتها الجوية والبحرية والبرية، فُشّل قطاع النقل الدولي بشكل عام، فضلاً عن تعطيل شبكات النقل على المستوى المحلي.

IV. التقديرات الأولية لتداعيات الجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي :

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، فإنه في الظروف العادية يتحمل الاقتصاد العالمي تكلفة سنوية تتراوح بين 500 و 570 مليار دولار بسبب الأوبئة، وهو ما يمثل نحو 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويعادل التكلفة التي يتحملها العالم بسبب أزمة التغير المناخي كل عام. ومن ثم فإن (كوفيد - 19) ما هو إلا وباء جديد أضيف إلى سجل الأوبئة العالمية لدى منظمة الصحة العالمية. (المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 2020) وبالنظر إلى المخاطر الصحية وعدد المرضى والوفيات التي خلفها على المستوى العالمي واتساع أقاليم تفشيه، صنفته منظمة الصحة العالمية جائحة، وقد كان لهذه الجائحة تداعيات اقتصادية كبيرة، دفعت الملاحظين إلى الاعتقاد بأن نسبة وفيات المؤسسات الاقتصادية ستكون أهم وأكبر من نسب وفيات الأشخاص. وقد بدأت الانعكاسات الاقتصادية تبرز بوضوح أمام عجز المؤسسات الصحية العالمية والوطنية عن السيطرة على الفيروس وإيقاف تطوره، وتشير كل الأرقام والمؤشرات إلى أن تحول الجائحة من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية عالمية شاملة ستكون له تداعيات كبيرة على الاقتصاد العالمي. (صحيفة المغرب، 2020)

1.IV تداعيات جائحة (كوفيد-19) على نمو الاقتصاد العالمي: بعد تراجع في معدل النمو العالمي سنة 2019 بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في العديد من الدول، تحت تأثير التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 2.9% مقابل 3.3% في سنة 2018، هاهو الاقتصاد العالمي يواجه ظروفاً استثنائية أخرى سنة 2020 في ظل التداعيات المرتبطة بظهور الجائحة (كوفيد-19)، و التي يتوقع أن تُدخل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية خلال هذه السنة في ركود، قد يكون أسوأ من مثيله المسجل خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008. (صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 2) وفيما يلي عرض لتقديرات وتوقعات خبراء العديد من الهيئات والمنظمات الدولية حول تداعيات هذه الجائحة على نمو الاقتصاد العالمي:

1.1.IV. التقديرات الأولية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: خلص تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية صدر في مارس 2020 حول تأثير الجائحة (كوفيد-19) على توقعات آفاق النمو الاقتصادي إلى ما يلي (OECD, 2 March 2020, p 3):

- على افتراض وصول الوباء إلى ذروته في الصين في الربع الأول من عام 2020، وأنه سيكون أكثر اعتدالاً ومحدود في البلدان الأخرى، فإنه من الممكن أن ينخفض النمو العالمي بنحو نقطة مئوية هذا العام مقارنة بتوقعات شهر نوفمبر 2019.
- من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي إلى 2.4٪ سنة 2020، مقارنة بالمعدل المسجل في 2019 والمقدر بـ 2.9٪، والذي انخفض هو الآخر مقارنة بسنة 2018 التي شهدت تسجيل معدل نمو بنسبة 3.3٪. وقد يكون معدل النمو سلبياً في الربع الأول من سنة 2020؛
- تمت مراجعة آفاق التوقعات بالنسبة للصين بشكل ملحوظ، حيث سينخفض النمو إلى ما دون 5٪ سنة 2020، قبل أن يتعافى ليتجاوز 6٪ في عام 2021، في حالة عودة الإنتاج تدريجياً إلى المستويات المتوقعة قبل حدوث الجائحة؛
- يؤدي التأثير السلبي على الثقة والأسواق المالية وقطاع السفر وتعطل سلاسل التوريد إلى تراجع التوقعات لعام 2020 لجميع اقتصاديات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، ولا سيما تلك المرتبطة بشدة مع الصين، مثل اليابان وكوريا وأستراليا؛
- في حالة تلاشي آثار تفشي الجائحة مثل ما هو مفترض، فإن اتخاذ تدابير جيدة التوجيه في الاقتصاديات الأكثر تعرضاً للوباء، يمكن أن يدعم انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ليصل إلى 3 ¼٪ في سنة 2021.
- أما في حالة انتشار الوباء لفترة أطول وبكثافة أكثر، وعلى نطاق واسع في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادي وأوروبا وأمريكا الشمالية، فإن من شأن ذلك أن يضعف التوقعات إلى حد كبير، إذ يمكن أن ينخفض النمو العالمي في هذه الحالة إلى 1 ½٪ في سنة 2020، وهو نصف المعدل المتوقع قبل حدوث الوباء (OECD, 2 March 2020, p 1) ويمكن ايجاز توقعات المنظمة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي بشأن تأثير (كوفيد - 19) على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

البلدان	2019	2020		2021	
		التوقعات	الفرق عن توقعات نوفمبر	التوقعات	الفرق عن توقعات نوفمبر
العالم	2.9	2.4	-0.5	3.3	0.3
مجموعة 20	3.1	2.7	-0.5	3.5	0.2
استراليا	1.7	1.8	-0.5	2.6	0.3
كندا	1.6	1.3	-0.3	1.9	0.2
منطقة أوروبا	1.2	0.8	-0.3	1.2	0.0
ألمانيا	0.6	0.3	-0.1	0.9	0.0
فرنسا	1.3	0.9	-0.3	1.4	0.2
إيطاليا	0.2	0.0	-0.4	0.5	0.0
اليابان	0.7	0.2	-0.4	0.7	0.0
كوريا	2.0	2.0	-0.3	2.3	0.0
المكسيك	-0.1	0.7	-0.5	1.4	-0.2
تركيا	0.9	2.7	-0.3	3.3	0.1
المملكة المتحدة	1.4	0.8	-0.2	0.8	-0.4
الولايات المتحدة	2.3	1.9	-0.1	2.1	0.1
الأرجنتين	-2.7	-2.0	-0.3	0.7	0.0
البرازيل	1.1	1.7	0.0	1.8	0.0
الصين	6.1	4.9	-0.8	6.4	0.9

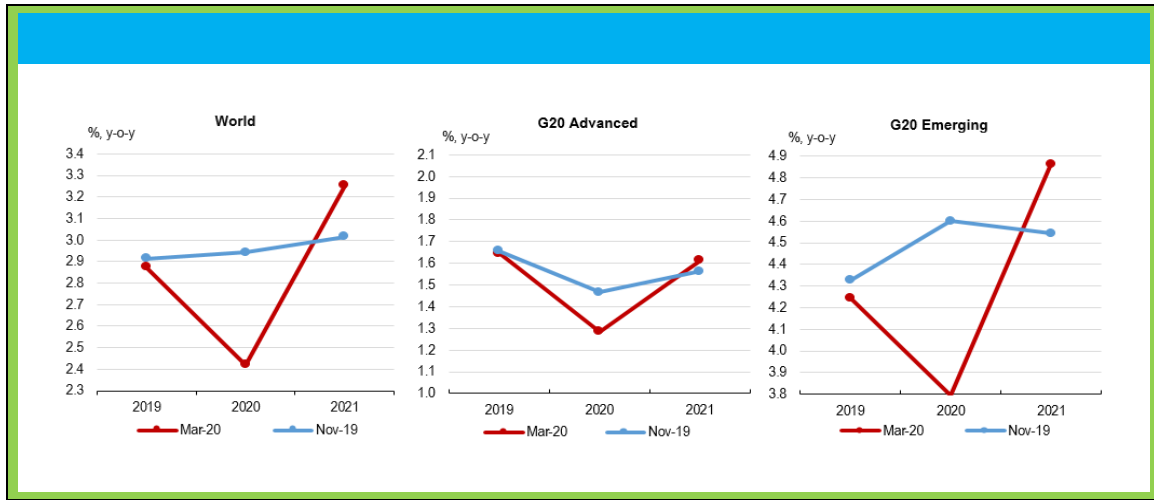
الهند	4.9	5.1	-1.1	5.6	-0.8
اندونيسيا	5.0	4.8	-0.2	5.1	0.0
روسيا	1.0	1.2	-0.4	1.3	-0.1
العربية السعودية	0.0	1.4	0.0	1.9	0.5
جنوب افريقيا	0.3	0.6	-0.6	1.0	-0.3

المصدر: Perspectives économiques de l'OCDE, Rapport intermédiaire, Coronavirus: l'économie mondiale menacée, 2 March 2020, p4

- OECD Interim Economic Assessment, Coronavirus: The world economy at risk, 2 March 2020, p 2.

وبالنظر إلى هذه التوقعات، تبدو الآفاق الاقتصادية العالمية ضعيفة وغير مؤكدة للغاية، كما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل (01): توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لآفاق نمو الناتج المحلي الإجمالي تحت تأثير (كوفيد - 19).



المصدر: تم إعداد الشكل اعتماداً على: OECD Interim Economic Assessment, Coronavirus: The world economy at risk, 2 March 2020, p

وبخصوص آفاق نمو الاقتصاديات الكبرى فقد أشار تقرير المنظمة إلى: (OECD, 2 March 2020, p 3):

مراجعة آفاق النمو في الصين بشكل ملحوظ في عام 2020، إذ من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل بقليل من 5٪، ليتراوح ما بين 4.6٪ - 6.1٪ سنة 2021 تماشياً مع ما كان متوقعاً قبل تفشي جائحة (كوفيد - 19). من المتوقع حدوث سيناريو مماثلاً، وإن كان أقل وضوحاً، في العديد من الاقتصاديات المرتبطة بشدة مع الصين، بما في ذلك اليابان وكوريا وأستراليا واندونيسيا؛

من المتوقع أن تكون آثار الجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاديات الأخرى الأقل اندماجاً مع الصين معتدلة نسبياً، خاصة في الولايات المتحدة وكندا، على الرغم من أن تراجع الثقة وتعطيل سلاسل التوريد وضعف الطلب الخارجي سيقبل من توقعات النمو؛

من المتوقع أن يظل النمو في منطقة اليورو دون المستوى، عند حوالي 1٪ سنوياً في المتوسط في 2020-2021، على الرغم من أن تأثير تفشي الجائحة سيضعف النتائج في النصف الأول من عام 2020. تبقى التوقعات بالنسبة للمملكة المتحدة تستند إلى اتفاقية التجارة الحرة الأساسية للسلع مع منطقة اليورو، التي يفترض أن تدخل حيز التنفيذ بداية عام 2021، والتي حتى إذا تم تنفيذها بسلاسة، فمن المرجح أن تؤثر التكاليف المرتفعة لصادرات الخدمات والحواجز الإدارية غير التعريفية على الصادرات ونمو الناتج حتى عام 2021؛

من المتوقع حدوث انتعاش تدريجي، وإن كان متواضعاً، في العديد من اقتصاديات الأسواق الناشئة في 2020-2021، ويبقى مدى هذا الانتعاش غير مؤكد، وسيطلب تأثيراً إيجابياً من الإصلاحات ودعم السياسة النقدية في الهند والبرازيل، وتدابير جد مركزية في المكسيك وتركيا بهدف تعزيز النمو المستدام، والانتعاش التدريجي لمصدري السلع المعرضين للتباطؤ في الصين.

2.1.IV. التقديرات الأولية لمنظمة الأونكتاد (UNCTAD): تضمن تقرير صدر للمنظمة في مارس 2020، تقديرا مبدئيا لتأثير جائحة (كوفيد- 19) على الاقتصاد العالمي على مرحلتين، مع الإشارة إلى البلدان والمناطق التي يمكن أن تتعرض لأكبر قدر من الاضطراب (UNCTAD, 2020, p 10):

تتضمن المرحلة الأولى تقديرا كميا تقريبا للتغيرات الاقتصادية الكلية، نتيجة إغلاق المصانع في بعض أهم سلاسل القيمة العالمية، تراجع السفر والسياحة، تغيرات أسعار الأصول، والتغيرات في أسعار السلع، وما إلى ذلك، وحتى إذا تم احتواء الجائحة خلال هذا العام، ستشهد بعض الاقتصاديات المزيد من الانخفاض في معدلات النمو. فمن المتوقع أن تسجل الصين والولايات المتحدة سنة 2020 نموا بمعدلي 5.6٪ و 1.7٪ تواليا، وسيكون لذلك أثر على الاقتصاديات الأخرى، المتقدمة والنامية. بينما تتضمن المرحلة الثانية سلسلة من التأثيرات الاقتصادية الكلية الأكثر استدامة. وتشمل مجموعة الافتراضات في هذه الحالة:

- استمرار إغلاق المصانع في مراكز الإنتاج العالمية الرئيسية، وحتى لو كان بوتيرة معتدلة، وتسريح حدود من الوظائف، ستكون له آثار على النشاط المحلي بما فيها الأنشطة "غير الرسمية" وقطاع الخدمات؛
- تأثيرات أكثر حدة على واردات السلع والطاقة ومنتجات التصنيع الوسيطة؛
- ضغوط إضافية على الأسواق المالية مع تأثيرات الثروة على الاستهلاك في الاقتصاديات الكبرى؛
- بلغة الأرقام تشير هذه الافتراضات إلى مزيد من تباطؤ النمو في الصين واليابان بنحو 0.5 %، وفي الولايات المتحدة بنسبة 0.4 %، وفي الاتحاد الأوروبي بنسبة 0.5%. ويعتمد تأثير تباطؤ معدلات النمو هذه على بقية دول العالم على مجموعة متنوعة من العوامل، منها:
- مدى الروابط التجارية والصناعية مع هذه المراكز؛
- الحساسية تجاه التغيرات في الأسعار وحجم الطاقة والسلع الأولية؛
- القوة الحالية لاقتصاديات تلك الدول، لا سيما من حيث قدرتها على الاستفادة من الطلب المحلي القوي.

في سيناريو من هذا النوع، حيث ستفقد الاقتصاديات المتقدمة الرئيسية ما متوسطه 0.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، سيشهد الاقتصاد العالمي تباطؤا إضافيا بحوالي 0.6 % من الناتج المحلي الإجمالي. وستسجل البلدان النامية (باستثناء الصين) خسارة في الإيرادات بقيمة 220 مليار دولار على مدار العام. وستكون اقتصاديات البلدان المصدرة للنفط الأكثر تضررا، وكذا البلدان المصدرة للسلع الأساسية الأخرى، التي ستفقد أكثر من 1% من النمو، فضلا عن تلك التي لها روابط تجارية قوية مع الاقتصاديات التي أصابها الصدمة في البداية، مثل كندا والمكسيك ومنطقة أمريكا الوسطى، البلدان شديدة الارتباط في سلاسل القيمة العالمية لشرق وجنوب آسيا؛ والبلدان القريبة من الاتحاد الأوروبي التي من المرجح أن تشهد تباطؤا في النمو بين 0.7 و 0.9 % (UNCTAD, 2020, p 4).

3.1.IV. التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي: خفض صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن معدل نمو الاقتصاد العالمي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر شهر يناير الماضي إلى 3.3 % في 2020، ونحو 3.4 % في 2021 مقارنة بنحو 2.9 % في 2019. وهو ما يمثل تخفيضا في التوقعات الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر 2019 بنسبة 0.1 نقطة مئوية لعام 2020، و 0.2 نقطة مئوية لعام 2021. يعكس هذا التراجع في التوقعات في الأساس تعرض النشاط الاقتصادي العالمي لمفاجآت سلبية في عدد من اقتصاديات الأسواق الصاعدة، ومن أبرزها الهند، مما أدى إلى إعادة تقييم آفاق النمو. كما تعكس إعادة التقييم أيضا أثر استمرار بعض المخاطر المؤثرة على النمو الاقتصادي العالمي. (صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 3) لكن مع ظهور الجائحة عرفت هذه التوقعات، التطورات التالية (صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 3):

- رجح صندوق النقد الدولي في شهر فبراير 2020 أن يؤدي انتشار الفيروس إلى خفض توقعات النمو الاقتصادي العالمي بنحو 0.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات النمو الصادرة في شهر يناير 2020، علاوة على انخفاض معدل نمو الاقتصاد الصيني بنحو 0.4 نقطة مئوية ليسجل 5.6 % سنة 2020، وذلك بافتراض نجاح دول العالم في تبني السياسات الكفيلة بالاحتواء السريع للفيروس، واقتصار تأثيره على الربع الأول من العام. وتوقع الصندوق في حالة امتداد أجل انتشار الفيروس واتسع نطاقه الجغرافي أن يكون الأثر على النمو الاقتصادي أكبر من ذلك؛
- أشار الصندوق في شهر مارس من عام 2020 إلى توقع دخول الاقتصاد العالمي هذا العام في ركود عالمي، مماثل إن لم يكن يفوق ذلك المسجل خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008. موضحا أنه كلما أمكن احتواء الفيروس بشكل أسرع، كان التعافي أسرع وأقوى في عام 2021. وأوضح الصندوق أن الاقتصاديات المتقدمة بشكل عام في وضع أفضل للاستجابة للأزمة. مقارنة

بالعديد من الأسواق الناشئة والبلدان منخفضة الدخل التي تواجه تحديات كبيرة والتي تأثرت بشكل كبير بالتقلبات في رؤوس الأموال الناتجة عن المستجدات المرتبطة بالفيروس، حيث شهدت الأسواق الناشئة خروج استثمارات بقيمة 83 مليار دولار أمريكي منذ بداية الأزمة، وهو أكبر تدفق لرأس المال تم تسجيله على الإطلاق؛

- أشار الصندوق في أبريل 2020 إلى تواصل إلحاق الجائحة (كوفيد-19) لخسائر فادحة ومتزايدة في الأرواح في مختلف بلدان العالم. وحتى يتسنى حماية الأرواح وإتاحة الفرصة لتنظيم الرعاية الصحية لكي تواكب الأزمة، كان من الضروري اللجوء إلى عمليات العزل والحظر العام والإغلاق واسع النطاق لإبطاء انتشار الفيروس. وبالتالي، تمخض عن الأزمة الصحية انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي. ونتيجة ذلك من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بواقع (-3%) سنة 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب عن الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. والجدول الموالي يقدم عرضاً عاماً لتوقعات صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي تحت تأثير جائحة (كوفيد-19):

الجدول (02): توقعات صندوق النقد الدولي لآفاق نمو الاقتصاد العالمي تحت تأثير جائحة كوفيد 19 (التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^{1/}	الاختلاف عن توقعات يناير 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^{1/}		التوقعات			
	2021	2020	2021	2020	2019	
	2,2	6,4-	2,4	6,3-	2,9	الناتج العالمي
	2,9	7,8-	2,9	7,7-	1,7	الاقتصاديات المتقدمة
	3,0	8,0-	3,0	7,9-	2,3	الولايات المتحدة
	3,3	8,9-	3,3	8,8-	1,2	منطقة اليورو
	3,8	8,2-	3,8	8,1-	0,6	ألمانيا
	3,2	8,5-	3,2	8,5-	1,3	فرنسا
	4,0	9,6-	4,1	9,6-	0,3	إيطاليا
	2,6	9,8-	2,7	9,6-	2,0	إسبانيا
	2,5	5,7-	2,5	5,9-	0,7	اليابان
	2,5	7,9-	2,5	7,9-	1,4	المملكة المتحدة
	2,4	8,0-	2,4	8,0-	1,6	كندا
	2,2	6,6-	2,1	6,5-	1,7	اقتصاديات متقدمة أخرى ^{2/}
	1,8	5,6-	2,0	5,4-	3,7	اقتصاديات الأسواق الصاعدة والأسواق النامية
	2,3	5,0-	2,6	4,8-	5,5	آسيا الصاعدة والنامية
	3,3	4,6-	3,4	4,8-	6,1	الصين
	0,0	5,1-	0,9	3,9-	4,2	الهند ^{3/}
	2,6	5,5-	2,7	5,4-	4,8	مجموعة آسيان-5 ^{4/}
	1,7	7,7-	1,7	7,8-	2,1	أوروبا الصاعدة والنامية
	1,5	7,4-	1,5	7,4-	1,3	روسيا
	1,0	7,0-	1,1	6,8-	0,1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
	0,5	7,3-	0,6	7,5-	1,1	البرازيل
	1,1	7,9-	1,4	7,6-	0,1-	المكسيك
	0,8	5,7-	0,8	5,6-	1,2	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

0,7	4,5-	0,7	4,2-	2,9	2,3-	0,3	المملكة العربية السعودية
0,4	5,2-	0,6	5,1-	4,1	1,6-	3,1	إفريقيا جنوب الصحراء
0,1-	5,9-	0,1-	5,9-	2,4	3,4-	2,2	نيجيريا
2,6	6,9-	3,0	6,6-	4,0	5,8-	0,2	جنوب إفريقيا
							للمنكرة
3,1	8,8-	3,1	8,7-	4,8	7,1-	1,7	الاتحاد الأوروبي - 4/5
0,4	4,7-	0,5	4,7-	5,6	0,4	5,1	البلدان النامية منخفضة الدخل
1,2	6,0-	1,2	5,9-	4,2	3,3-	0,3	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
2,6	6,9-	2,6	6,9-	5,4	4,2-	2,4	النمو العالمي على أساس أسعار الصرف القائمة على السوق

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020. - IMF, world Economic Outlook, April 2020: Chapter 1, p 7.

4.1.IV. التقديرات الأولية للبنك الدولي: توقع البنك الدولي قبل انتشار الفيروس نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 2.5 % في عام 2020، وهو ما يمثل ارتفاعا طفيفا مقارنة بمعدل النمو المسجل عام 2019 البالغ 2.4 % بفعل تحسن متوقع لأنشطة الاستثمار والتجارة الدولية بشكل تدريجي. بيد أن المخاطر التي بوسعها أن تخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي لا تزال قائمة. كما أن درجة عالية من الشكوك، وحالة من عدم اليقين تحيط بالتوقعات بالنظر إلى صعوبة التنبؤ بشأن السياسات التجارية، وغيرها من السياسات الأخرى المؤثرة على النمو في الدول المتقدمة والنامية. (صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 3)

5.1.IV. التقديرات الأولية للأمم المتحدة: أشارت منظمة الأمم المتحدة إلى أن الاقتصاد العالمي في ظل تفشي الجائحة من المتوقع أن ينمو بأقل من 2 % سنة 2020 مقارنة بتوقعاتها قبل ظهور الفيروس التي بلغت 2.5 % مع احتمال قيام المنظمة بمزيد من التعديلات في ظل حالة عدم اليقين الحالية. علما وأن المنظمة أشارت إلى بعض التحديات القائمة التي يمكن أن تكون عائقا في تحقيق معدلات النمو التي أشارت إليها ومن بينها النزاعات التجارية والجيوسياسية والاضطرابات المالية، إضافة إلى تداعيات الجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي. (الوليد أحمد طلحة، 2020، ص 6).

2.IV. تداعيات الجائحة (كوفيد-19) على أداء أسواق المال العالمية: لقد انعكست حالة القلق على أداء أسواق المال العالمية، فتكبد البعض منها خسائر كبيرة، عندما تراجعت إلى مستويات هي الأدنى منذ شهور، ومما حدث:

- تراجع مؤشرات الأسهم الأمريكية بشكل حاد، لتخسر أكثر من 2% في جلسة 27 يناير 2020 وحدها، وتراجعت مؤشرات الأسهم الأوروبية بنسبة 1.5% في المتوسط في نفس اليوم. وفي آسيا سجل مؤشر نيكاي الياباني أكبر خسارة يومية في خمسة أشهر، منخفضا بأكثر من 2%؛ (المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 2020)

- عرفت الأسواق المالية يوم الخميس 12 مارس 2020 تراجعا قياسيا جعل الكثيرين يعتبرونه خميسا اسودا كما كان الشأن في أكبر الأزمات الاقتصادية العالمية لسنة 1929 أو سنة 2008. فقد عرفت السوق المالية في باريس تراجعا كبيرا حيث انخفض مؤشر (CAC40) بـ 12.28%، وهو أكبر مؤشر تراجع منذ انبعاث هذه السوق. وامتد انهيار البورصة إلى أهم الأسواق الأوروبية كبورصة لندن بتراجع قدره 9.81 %، وبورصة فرانكفورت في ألمانيا بتراجع قدره 12.24%. لتعرف السوق المالية ميلانو تراجعا قياسيا وصل إلى حدود 16.92% نتيجة حدة الأزمة التي تعيشها إيطاليا مع وصول الأزمة الصحية إلى درجات مرتفعة. (صحيفة المغرب، 2020) وكان ذلك نتيجة الأوضاع عرفتها هذه المرحلة والمتمثلة في (توبياس أدريان، 2020):

1.2.IV. الارتفاع الحاد في عدم اليقين الاقتصادي: لقد حدث ارتفاع حاد في مقاييس عدم اليقين الاقتصادي عبر بلدان العالم، كمقياس التقلب في سوق الأسهم. لذا سجلت البورصات هبوطا حادا في الاقتصاديات الكبرى، مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو واليابان، وشهدت طفرة في التقلب الضمني مع سعي المستثمرين الذين انتابهم القلق إلى إدخال آخر المخاطر الناجمة عن الفيروس الجديد في استراتيجياتهم الاستثمارية. و نتج عن عدم اليقين اتساع عام في فروق العائد على السندات عبر الأسواق المختلفة، إذ يسعى المستثمرون لإعادة توزيع استثماراتهم بالتحول من الأصول الخطرة نسبيا إلى أصول أكثر أمانا. وأدت عمليات إعادة التوزيع هذه إلى إلحاق ضرر كبير بالسندات مرتفعة العائد وسندات الأسواق الصاعدة على وجه الخصوص. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة حادة في فروق العائد على سندات الأسواق الصاعدة والأسواق الواعدة المقومة بالدولار الأمريكي.

2.2.IV. هروب رؤوس الأموال: حيث اتسعت فروق العائد على سندات الأسواق الصاعدة والأسواق الواعدة، مما يشير إلى تراجع إقبال المستثمرين على الاستثمار الأكثر خطرا؛

3.2.IV. التشديد الكبير للأوضاع المالية: مما يعني أن الشركات تواجه ارتفاعا في تكاليف التمويل عند اللجوء إلى أسواق الأسهم والسندات. وهذا التشديد الحاد والمفاجئ في الأوضاع المالية يشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد، لأن الشركات تؤجل قراراتها الاستثمارية والأفراد يؤجلون استهلاكهم عند الشعور بتراجع الأمان المالي؛

4.2.IV. الهروب إلى الأمان: سجلت عائدات السندات الحكومية هبوطا حادا مع قيام المستثمرين بتعديل توقعاتهم لأسعار الفائدة؛

5.2.IV. هبوط الأسعار: أدى الانخفاض الحاد في أسعار الفائدة، مع القلق المتزايد بشأن آفاق الاقتصاد، إلى زيادة مخاوف المستثمرين بشأن سلامة البنوك. فانخفضت أسعار أسهم البنوك بصورة حادة، كما تعرضت أسعار سندات البنوك إلى بعض الضغوط، ويعود ذلك على الأرجح إلى الخوف من الخسائر المحتملة.

3.IV. تداعيات الجائحة (كوفيد-19) على أداء أسواق النفط: لم تكن أسواق النفط بمنأى عن تأثيرات الجائحة، التي تسببت في تراجع الطلب على النفط، ولا سيما في الصين، التي تُعد المستهلك الأكبر للطاقة في العالم. وانعكس ذلك في تراجع أسعار خام برنت إلى أقل من 60 دولارًا للبرميل لأول مرة منذ أكتوبر 2019، كما سجلت أسعار الخام الأمريكي مستويات هي الأدنى منذ أكتوبر أيضا. للإشارة فإن التوقعات في أسواق النفط وقبل الانتشار الواسع لفيروس كورونا كانت تشير إلى انخفاض أقل للأسعار العالمية للنفط خلال عامي 2020 و2021، قبل مراجعة هذه التوقعات مع تفشي الجائحة (كوفيد-19) كما سنبرزه فيما يلي:

- توقع بنك باركليز تراجع أسعار النفط بواقع دولارين للبرميل خلال عام 2020، بسبب الأثر الاقتصادي المحتمل لتفشي الجائحة (كوفيد-19)، ورجح البنك تراجع متوسط سعر خام برنت إلى 62 دولارا للبرميل، وانخفاض متوسط سعر الخام الأمريكي إلى 57 دولارا للبرميل؛ (المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة، 2020).

- توقع صندوق النقد الدولي تراجعا في الأسعار العالمية للنفط بنسبة 4.3 و 4.7 % خلال عامي 2020 و2021 على التوالي لتصل إلى 58.03 و55.31 دولارا للبرميل خلال تلك الفترة؛

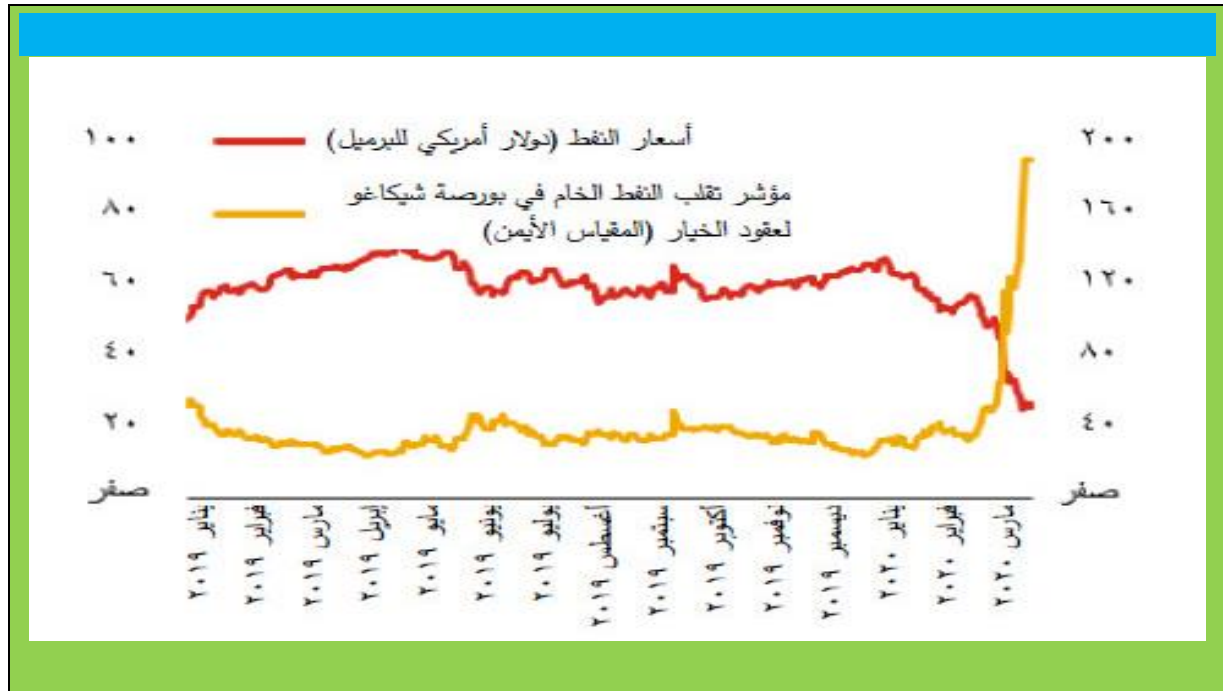
- بينما توقع البنك الدولي في البداية تراجعا أقل لمستويات الأسعار العالمية للنفط خلال عامي 2020 و2021 لتستقر عند مستوى 59 دولارا للبرميل. (صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 7) قبل أن يراجع توقعاته بسبب الجهود الرامية إلى الحد من تفشي الجائحة والتي قيدت معظم أنشطة السفر، حيث رجح أن يؤدي ذلك إلى هبوط الطلب على النفط على نحو لم يسبق له مثيل بمقدار 9.3 ملايين برميل يوميا سنة 2020 عن مستواه في 2019 الذي بلغ 100 مليون برميل يوميا، متوقعا بذلك أن تبلغ أسعار النفط في المتوسط 35 دولارا للبرميل في عام 2020، وهو تعديل حاد بالخفض عن التنبؤات في أكتوبر 2019، وتراجع نسبته 43% عن المتوسط في 2019 الذي بلغ 61 دولارا للبرميل. وقد تراجعت أسعار النفط منذ يناير 2020، ووصلت إلى مستوى تاريخي في أبريل 2020، وجرى تداول بعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية. ويُعزى هذا التراجع إلى هبوط حاد للطلب، والذي فاقمت منه درجة عدم اليقين التي تحيط بمستويات الإنتاج لدى كبار منتجي النفط. كما توقع البنك أن تنخفض أسعار الطاقة التي تشمل أيضا الغاز الطبيعي والفحم، بنسبة 40% في المتوسط في عام 2020 عن مستوياتها في 2019، ولكن من المرتقب أن تشهد تعافيا ملموسا في العام القادم. وقد انخفضت أسعار الغاز الطبيعي انخفاضًا كبيرا هذا العام، لكن أسعار الفحم كانت أقل تأثرا، لأن الطلب على الكهرباء كان أقل تأثرا بالتدابير الرامية إلى الحد من تفشي الجائحة؛ (البنك الدولي، 2020)

- حسب توقعات صندوق النقد العربي، فإنه من المرجح في ظل عدم توصل دول منظمة الأوبك إلى اتفاق بشأن مد العمل باتفاق "أوبك+" إلى ما بعد مارس 2020، والتراجع المتوقع في مستويات نمو الطلب على النفط بسبب تداعيات الجائحة (كوفيد - 19)، وما نتج عنها من انخفاض مستويات طلب بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية على الوقود مثل قطاع الصناعة والطيران والتجارة في ظل اتجاه عدد كبير من الدول إلى فرض حظر واسع النطاق على انتقالات الأفراد، أن تتسم الأسواق العالمية للنفط باستمرار تفوق مستويات المعروض النفطي خلال عام 2020. لذا من المتوقع أن ينعكس ذلك على مستويات الأسعار لتتراجع إلى مستويات تتراوح بين 45 - 40 دولار للبرميل وفق سلة خامات أوبك خلال عام 2020، مع ارتفاع متوقع للأسعار لتدور حول 50 دولار للبرميل خلال عام 2021 مع التحسن التدريجي للنشاط الاقتصادي العام المقبل؛ (صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 12)

- ستساعد الجهود التي بذلتها منظمة البلدان المصدرة للبترول أوبك ومنتجون آخرون في الآونة الأخيرة لخفض الإنتاج في مواجهة هبوط الطلب على تخفيف بعض الضغوط على أسواق النفط. بيد أنه على المدى الطويل، ستخضع الترتيبات الحالية بالقدر الذي تدعم به الأسعار لنفس العوامل التي أدت إلى انهيار ترتيبات سابقة لأوبك وتحالفات أخرى في أسواق السلع الأولية، وهي ظهور منتجين جدد وكذلك استخدام مصادر بديلة للطاقة والمكاسب الناجمة عن تحسين الكفاءة. (البنك الدولي، 2020).

والخلاصة لقد سجلت أسعار النفط تراجعا كبيرا نتيجة هبوط الطلب العالمي بسبب الجائحة وزيادة العرض نتيجة نشوب حرب أسعار بين الموردين مثل ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل رقم (02): تراجع أسعار النفط تحت تأثير جائحة (كوفيد-19) للفترة يناير 2019- مارس 2020.



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على: مؤسسة Bloomberg Finance LP نقلا عن: جهاد أزور، جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة، صندوق النقد الدولي، 2020/03/24.

غير أنه بعد حصول اتفاق بين أعضاء منظمة (الأوبك +) على خفض الانتاج، بدأت الأسعار تسجل ارتفاعا للتجاوز عتبة 30 مليار دولار للبرميل في نهاية شهر ماي 2020.

4.IV. تداعيات الجائحة (كوفيد-19) على التجارة الدولية: سيكون هناك تأثير كبير لانتشار فيروس كورونا على التجارة الدولية خلال عام 2020 سواء فيما يتعلق بالتبادلات التجارية السلعية أو الخدمية، فنتيجة تعطل وإرباك سلاسل الإمداد العالمية في العديد من البلدان، يُتوقع تراجع مستويات التجارة الدولية السلعية والخدمية خلال عام 2020، وتعافها العام الموالي بافتراض انحسار انتشار الجائحة في عام 2020. (صندوق النقد العربي، أبريل 2020، ص 12) وقد أحدثت الجائحة زلزالا في سوق السلع الأولية على وجه الخصوص (البنك الدولي، 2020):

- أثرت الجائحة على الطلب والمعروض من السلع الأولية: إذ كانت لها تداعيات مباشرة جراء الإغلاق وتعطل سلاسل التوريد، وتداعيات غير مباشرة ناجمة عن توقف النمو الاقتصادي. وكانت الآثار والتداعيات بالغة الشدة، لاسيما على السلع الأولية المتصلة بقطاع النقل؛
- هوت أسعار النفط بشدة، ومن المتوقع أن يتراجع الطلب بمقدار لم يسبقه مثيل في عام 2020؛
- من المحتمل أن تؤدي الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية، ولسيما لسلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم؛
- أضرت توقف الأنشطة الاقتصادية بالسلع الأولية الصناعية مثل النحاس والزنك، ومن المتوقع بوجه عام أن تتراجع أسعار المعادن هذا العام. وسيؤثر تراجع وتيرة النمو الاقتصادي في الصين التي تستأثر بنصف الطلب العالمي على المعادن على أسعار المعادن الصناعية. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أسعار الذهب، مع بحث المشتريين عن الأمان في خضم اضطرابات الأسواق المالية؛
- مع أن معظم أسواق السلع الغذائية تشهد وفرة في إمدادات المعروض، لكن المخاوف بشأن الأمن الغذائي تزايدت، إذ أعلنت بلدانا فرض قيود على التجارة تضمنت حظر تصدير سلع معينة وانخرطت في ممارسات الشراء المفرط. وبالمثل، قد يتأثر إنتاج السلع الزراعية، لاسيما في الموسم القادم من جراء تعطل حركة التبادل التجاري وتوزيع المستلزمات مثل الأسمدة والمبيدات

والأيدي العاملة. وقد أضر تعطيل سلاسل التوريد بالفعل على صادرات المنتجات سريعة التلف. وقد حذا البنك الدولي حذو المنظمين الأخرى بالدعوة إلى العمل الجماعي للحفاظ على استمرار تدفق تجارة المواد الغذائية بين البلدان؛

قد تؤدي تأثيرات الجائحة (كوفيد-19) على أسواق السلع الأولية إلى تغيرات أطول أمداً. ومن المحتمل ارتفاع تكاليف النقل بسبب المتطلبات الإضافية لعبور الحدود. وستؤثر زيادة تكاليف التجارة على وجه الخصوص على الزراعة والسلع الغذائية والمنسوجات. ومن المحتمل أن تؤثر قرارات تخزين سلع معينة على تدفق التجارة، وقد يكون لها تأثير على الأسعار العالمية؛

ستكون اقتصاديات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية من أشد البلدان عرضة للآثار الاقتصادية للجائحة. فعلاوة على الخسائر الصحية والبشرية التي قد تتعرض لها هذه البلدان، فإن آثار الركود الاقتصادي العالمي، وتراجع الطلب على الصادرات، وتعطل سلاسل التوريد ستضر كلها باقتصاديات هذه البلدان.

الجدول التالي يلخص توقعات صندوق النقد الدولي بشأن نمو حجم التجارة العالمية تحت تأثير جائحة (كوفيد-19):

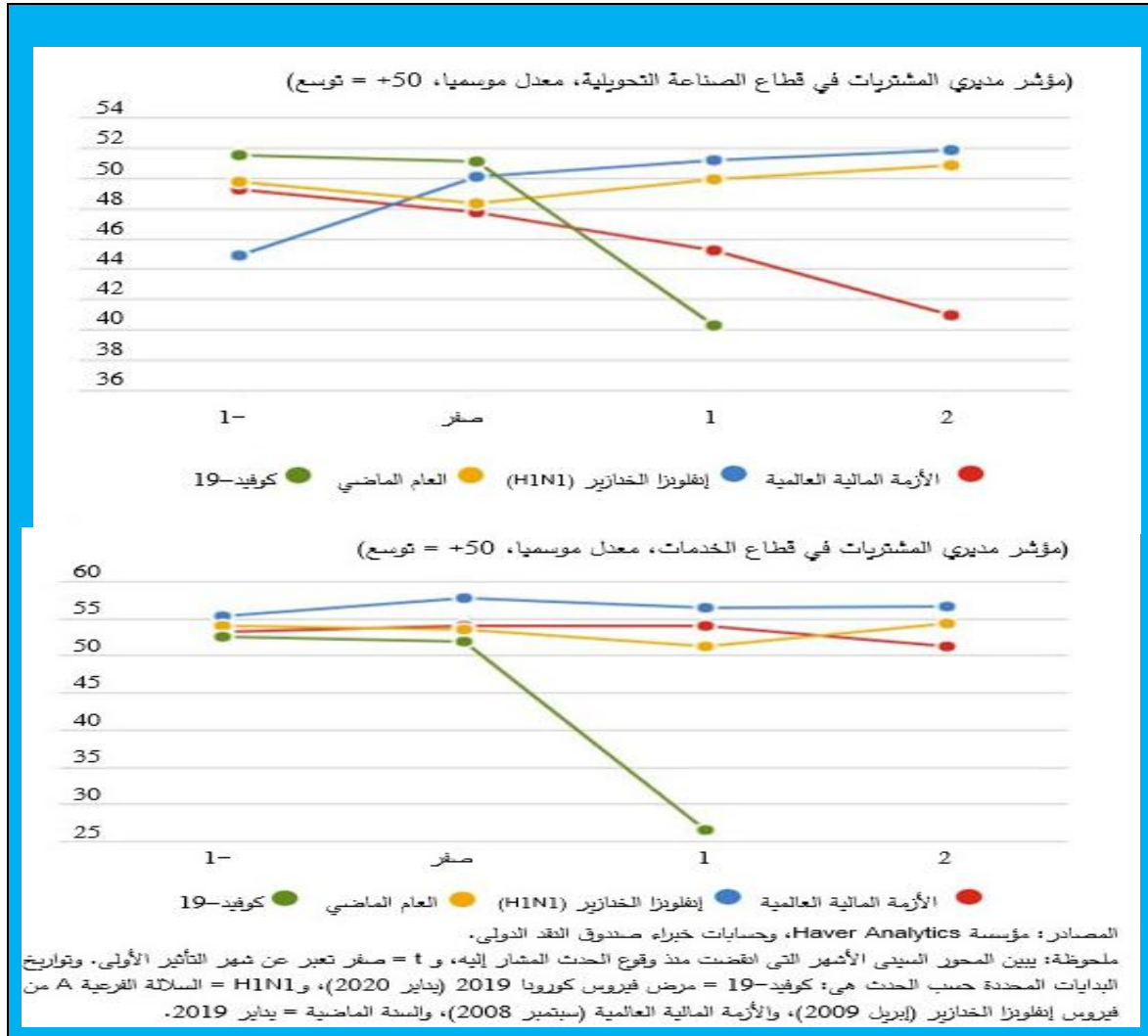
الجدول (03): توقعات صندوق النقد الدولي حول نمو حجم التجارة العالمية تحت تأثير كوفيد 19 (التغير % ما لم يذكر خلاف ذلك)

الاختلاف عن توقعات أكتوبر 2019 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ^{1/}		الاختلاف عن توقعات يناير 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ^{1/}		توقعات			
2021	2020	2021	2020	2021	2020	2019	
4,6	14,2-	4,7	13,9-	8,4	-	0,9	حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)
					11,0		
							الواردات
4,2	14,2-	4,3	13,8-	7,5	11,5-	1,5	الاقتصاديات المتقدمة
4,0	12,5-	4,0	12,5-	9,1	8,2-	0,8-	اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية
							الصادرات
4,3	15,3-	4,4	14,9-	7,4	12,8-	1,2	الاقتصاديات المتقدمة
6,6	13,7-	6,8	13,7-	11,0	9,6-	0,8	اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية
							أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)
10,9	35,8-	11,0	37,7-	6,3	42,0-	10,2-	النفط ^{6/}
1,9-	2,8-	1,2-	2,8-	0,6-	1,1-	0,8	غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)
							أسعار المستهلكين
0,3-	1,3-	0,4-	1,2-	1,5	0,5	1,4	الاقتصاديات المتقدمة
0,0	0,2-	0,0	0,0	4,5	4,6	5,0	اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية ^{7/}

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020. - IMF, world Economic Outlook, April 2020: Chapter 1, p 7.

5.1V. تداعيات الجائحة (كوفيد - 19) على تراجع قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات: أصبح التأثير الاقتصادي واضحاً بالفعل في البلدان الأشد تأثراً بتفشي الوباء. ففي الصين تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فبراير 2020. وإذا كان قطاع الصناعة التحويلية سجل هبوطاً في نشاطه إلى مستوى يضاهاه مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فإن تراجع الخدمات كان أكبر هذه المرة، بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي. (غيتا غوبيناث، 2020) والشكل الموالي يبرز شدة تأثير الجائحة على تراجع هذين القطاعين مقارنة ببعض الأزمات الاقتصادية العالمية الأخرى:

الشكل رقم(03): تأثير الجائحة (كوفيد – 19) على تراجع أنشطة الصناعة التحويلية والخدمات في الصين.



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على: مؤسسة Haver Analytics، خبراء صندوق النقد الدولي، نقلا عن: غيتا غوبيناث، الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، صندوق النقد الدولي، 2020/03/10.

6.IV. التداعيات المالية لجائحة (كوفيد – 19): من المرتقب أن ترتفع تكاليف الاقتراض مع تشديد الأوضاع المالية، نظرا لتشكك البنوك في قدرة المستهلكين والشركات على سداد القروض في الوقت المحدد لها. ومن شأن ارتفاع تكاليف الاقتراض أن يكشف عن مواطن الضعف المالي التي تراكمت خلال سنوات انخفاض سعر الفائدة، ويؤدي إلى تصاعد المخاطر من عدم إمكانية تمديد الديون. ومن شأن انخفاض الائتمان أن يزيد من تباطؤ النشاط الناتج عن صدمات العرض والطلب.

وعندما تتزامن الصدمات في عدد كبير من البلدان، قد تزداد الآثار عمقا من خلال الروابط التجارية والمالية الدولية، الأمر الذي يضعف النشاط الاقتصادي العالمي ويدفع أسعار السلع الأولية نحو الانخفاض. وقد هبطت أسعار النفط بشكل كبير وأصبحت أقل بنحو 30% من مستوياتها في بداية السنة. وكذلك فإن البلدان التي تعتمد على التمويل الخارجي قد تواجه مخاطر التوقف المفاجئ لهذه التدفقات واضطراب أوضاع السوق. (غيتا غوبيناث، 2020)

7.IV. تداعيات الجائحة (كوفيد – 19) على العمالة: تظهر تقديرات منظمة العمل الدولية أن الجائحة (كوفيد – 19) أحدثت تأثيرات بليغة على سوق العمل، فقد تسببت في انخفاض غير مسبوق في النشاط الاقتصادي ووقت العمل، لذا من المتوقع أن تؤدي إلى إلغاء 6.7 % من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، وهو ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى (8.1% أو قرابة 5 ملايين عامل بدوام كامل) في الدول العربية، و(7.8% أو 12 مليون عامل بدوام كامل) في أوروبا، و(7.2%، أو 125 مليون عامل بدوام كامل) في آسيا والمحيط الهادئ. وهذه الأرقام أعلى بكثير من آثار الأزمة المالية لعام 2008-2009. والقطاعات الأكثر عرضة للخطر هي خدمات الإقامة والإطعام، الصناعات التحويلية، تجارة التجزئة، وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية. والجدول الموالي يلخص هذه التقديرات والتوقعات:

الجدول (04): تقديرات منظمة العمل الدولية لتأثير الجائحة (كوفيد-19) على الانخفاض الحاد في ساعات العمل والتوظيف .

الانخفاض في ساعات العمل (%)	ما يعادل الدوام الكامل (40 ساعة، مليون)	ما يعادل الدوام الكامل (48 ساعة، مليون)	
6.7	230	195	العالم
5.3	14	12	بلدان الدخل المنخفض
6.7	80	70	بلدان الدخل المتوسط الأدنى.
7.0	100	85	بلدان الدخل المتوسط الأعلى.
6.5	36	30	بلدان الدخل المرتفع.
4.9	22	19	أفريقيا
6.3	29	24	الأمريكتان
8.1	6	5	الدول العربية
7.2	150	125	آسيا والمحيط الهادئ
6.0	24	20	أوروبا وآسيا الوسطى
7.8	15	12	(أوروبا)

المصدر: ILO, Monitor 2nd edition: COVID-19 and the world of work, Updated estimates and analysis, 7 April 2020, p 03.

هذا يعني أن العديد من هؤلاء العمال سيواجهون خسارة في الدخل وفقر أعمق، حتى في حالة العثور على أنشطة بديلة. ومن المتوقع حدوث أكبر انخفاض في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، ولكن التأثير سيمس كل الدول بغض النظر عن تصنيفاتها بحسب فئات الدخل. وستتوقف الزيادة النهائية في البطالة العالمية لعام 2020 بدرجة كبيرة على التطورات المستقبلية والسياسات المتبعة. وهناك احتمال كبير بأن يكون الرقم مع نهاية العام أعلى بكثير من التوقعات الأولية لمنظمة العمل الدولية والبالغة 25 مليوناً عاطلاً. ويتأثر اليوم أكثر من أربعة أخماس (81%) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل. (ILO, 7 April 2020, p 3-4)

إذا كان هذا هو حال العمالة في الاقتصاد الرسمي، فإن الأمر سيكون أكثر سوءاً للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي أو غير المنظم، الذي يشغل حوالي (02) مليار شخص، معظمهم في البلدان الناشئة والنامية، ومع أنه يساهم في خلق الوظائف ومصادر الدخل، ويلعب دوراً اقتصادياً رئيسياً في العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، فإن العاملين فيه يواجهون العديد من التحديات منها:

- الافتقار إلى الحماية الأساسية التي توفرها الوظائف الرسمية، بما في ذلك تغطية الحماية الاجتماعية؛
 - الحرمان من الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وانعدام الدخل البديل في حالة توقفهم عن العمل بسبب المرض؛
 - يميل العمال غير الرسميين في المناطق الحضرية إلى العمل في القطاعات الاقتصادية التي لا تنطوي فقط على مخاطر عالية للإصابة بالفيروس ولكن تتأثر أيضاً بشكل مباشر بتدابير الإغلاق (إعادة تدوير النفايات، التجارة غير القارة، خدمات الأكل، عمال البناء، عمال النقل، وعمال المنازل). (ILO, 7 April 2020, p 6)
7. خاتمة: لقد حاولت هذه الورقة البحثية رصد التداعيات الأولية لجائحة (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي، حيث تشير الوقائع والتوقعات إلى أن هذه الجائحة ستدخل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية سنة 2020 في ركود، قد يكون أسوأ من مثيله المسجل خلال الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فالأضرار الاقتصادية تزايدت في مختلف أنحاء العالم، حيث تسببت الجائحة في انخفاض غير مسبوق في النشاط الاقتصادي ووقت العمل، تراجع أداء أسواق المال وتكبدها خسائر كبيرة، تراجع مستويات التجارة الدولية والسلعية والخدمات، تراجع أسعار النفط، وغيرها من التداعيات. وبناء على ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وقدمت جملة من المقترحات، نوجزها فيما يلي:

- 1.7. النتائج: إن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هي:
 - إن تحول الأزمة الصحية لجائحة (كوفيد-19) إلى أزمة اقتصادية كانت تداعياتها عميقة على تراجع نمو الاقتصاد العالمي وضعف الاستثمار؛

- تشير توقعات صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2020، إلى أنه حتى مع افتراض بلوغ الجائحة ذروتها وحصول الاحتواء اللازم لها في الربع الثاني من سنة 2020، ثم انحسارها في النصف الثاني من هذه السنة، سيكون من المتوقع انخفاض النمو العالمي إلى (-3%) في عام 2020، متراجعا بذلك من 6,3 نقطة مئوية في تقديرات يناير 2020، وهو تعديل كبير في فترة قصيرة جدا؛
 - أدى الإغلاق الاقتصادي الكبير الناجم عن التدابير التي اتخذتها دول العالم لاحتواء الجائحة إلى تراجع كبير في نمو الاقتصاد العالمي، ليدخل العالم في مرحلة انكماش اقتصادي وقع إجماع على أنها الأسوأ منذ أزمة 1929، وأن تداعياتها ستدخل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية في ركود قد يكون أسوأ بكثير من مثيله الذي خلفته الأزمة التي عرفها العالم سنة 2008، وما يزيد من شدة الصدمة هو عدم اليقين الشديد والمستمر بشأن مدة استمرار الجائحة؛
 - أدت التدابير غير المعمودة التي اتخذتها الحكومات لاحتواء الجائحة إلى إغلاق اقتصادي كبير، وقيود واسعة النطاق على السفر والتنقل، واضطراب السوق المالية، وتآكل الثقة وتزايد عدم اليقين. وفي ظل هذه الأوضاع سيكون من الصعب للغاية تحديد الحجم الدقيق لتأثير هذه التدابير على نمو الناتج المحلي الإجمالي بحسب خبراء صندوق النقد الدولي، ولكن من الواضح أنها تنطوي على تقلصات حادة في مستوى الإنتاج والإنفاق الأسري والاستثمار المؤسسي والتجارة الدولية .
 - من المرجح، أن تكون معدلات النمو في الاقتصاد العالمي أسوأ بكثير من التقديرات الحالية، في حالة استمرار الجائحة واستمرار تدابير الاحتواء لفترة أطول، وتعرضت اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية لأضرار أكثر حدة، واستمر تشديد الأوضاع المالية، واستمرار الإغلاق الاقتصادي؛
 - سيكون هناك تأثير كبير لجائحة (كوفيد-19) على التجارة الدولية خلال عام 2020 سواء فيما يتعلق بالتبادلات التجارية السلعية أو الخدمية، فنتيجة تعطل وإرباك سلاسل الإمداد العالمية في العديد من البلدان، يُتوقع تراجع مستويات التجارة الدولية السلعية والخدمية خلال عام 2020 ، وتعافيا العام الموالي بافتراض انحسار أثر انتشار الجائحة في عام 2020. وقد أحدثت الجائحة زلزالا في سوق السلع الأولية على وجه الخصوص، حيث شهدت أسعار النفط مثلا تراجعا كبيرا نتيجة هبوط الطلب العالمي تحت تأثير الجائحة وزيادة العرض نتيجة نشوب حرب أسعار بين الموردين.
 - انعكست حالة القلق جراء الجائحة على أداء أسواق المال العالمية، فتكبدت خسائر كبيرة، وتراجع بعضها إلى مستويات غير مسبوقة؛
 - أظهرت التقديرات أن ما تسببت فيه الجائحة من انخفاض في النشاط الاقتصادي ووقت العمل، سيؤدي إلى إلغاء 6.7% من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020، وهو ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل؛
 - تشير التوقعات إلى أنه من المحتمل حدوث تعاف جزئي في الاقتصاد العالمي عام 2021، في حالة احتواء الجائحة، لكن تداعياتها قد تستمر لفترة أطول.
- 2.7. المقترحات: بناء على النتائج المتوصل إليها تقترح الدراسة جملة من المقترحات للحد من تداعيات هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي نلخصها في التالي:
- لأن الحكمة تقول أن "الوقاية خير من العلاج"، فإنه من الضروري أن تزيد الحكومات من استثماراتها في مجالات: تحسين الصحة العامة، توفير المياه النظيفة، المراقبة الفعالة للأمراض في التجمعات السكانية والحيوانية، وتطوير البنية التحتية الحضرية، للتقليل من العوامل المسببة للأوبئة والجائحات، ومن ثم حماية الاقتصاديات من تداعيات الصدمات الصحية الكبيرة التي قد تتحول إلى أزمات اقتصادية على غرار الجائحة (كوفيد-19).
 - أثناء تفشي الجائحة، يتوجب على الحكومات اتخاذ التدابير اللازمة، وتعبئة الموارد الكافية، لمنع استفحال العدوى، والتخفيف من حدتها. ولمنع الجائحة من التطور والتحول إلى ركود اقتصادي مطول مع ما ينجم عنه من تزايد البطالة وحالات الإفلاس. وفي نفس الوقت لا بد من انتهاج سياسات فعالة لدعم النظم الصحية والعاملين فيها والحفاظ على دخول الفئات الاجتماعية وأصحاب الأعمال المتضررة من الجائحة بفعل الإغلاق الاقتصادي الناجم عن تدابير احتوائها.
 - لا بد من تزامن التفكير في تدابير احتواء الجائحة، مع التفكير في تدابير وسياسات احتواء تداعياتها الاقتصادية في مرحلة ما بعد التعافي، ولأن الأزمة عالمية، فإن تظافر الجهود وتنسيق السياسات على المستوى الدولي سيكون بالغ الأهمية في احتواء الجائحة ومواجهة تداعياتها.

1. Angelos Delivorias and Nicole Scholz, (February 2020), Economic impact of epidemics and pandemics European Parliamentary Research Service, PE 646..
2. Benxiang Zeng et al, (2005), Short-term Perturbations and Tourism Effects: The Case of SARS in China, journal Current Issues in rent Tourism, volume 8, issue 4, Pages 306-322.
3. Dunia Rassy, Richard D. Smith,(July 2013) The economic impact of H1N1 on Mexico's tourist and pork sectors, university of Glasgow, health Economics, , university of Glasgow, Volume22, Issue7, Pages 824-834.
4. Heesoo Joo et al, Economic Impact of the 2015 MERS Outbreak on the Republic of Korea's Tourism-Related Industries, Health Security, Vol. 17, No. 2. Published Online:19 Apr 2019. Pages 100-108.
5. UNDP, (207), A Socio-economic Impact Assessment of the Zika Virus in Latin America and the Caribbea, <https://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/hiv-aids/a-socio-economic-impact-assessment-of-the-zika-virus-in-latin-am.html>
6. IATA Economics' Chart of the Week, (24 January 2020) what can we learn from past pandemic episodes? Impact of past outbreaks on aviation.
7. ILO, (7 April 2020), Monitor 2nd edition: COVID-19 and the world of work, Updated estimates and analysis.
8. IMF, (Feb 2020). "Remarks by IMF Managing Director Kristalina Georgieva to G20 on Economic Impact of COVID-19",
9. IMF, (Jan 2020). "World Economic Outlook: Tentative Stabilization, Sluggish Recovery?"
10. M. Peyre et al,(August 2015) A Systematic Scoping Study of the Socio-Economic Impact of Rift Valley Fever: Research Gaps and Needs, Review Zoonoses and Public Health, university of Glasgow, Volume62 , P: 309-325
11. Marcus Richard et al, (October 2008), the economic impact of SARS: How does the reality match the predictions? science Direct, Health Policy, Volume 88, Issue 1, , Pages 110-120.
12. OCDE ,(2Mars 2020) Perspectives économiques de l'OCDE, Rapport intermédiaire, Coronavirus: l'économie mondiale menacée.
13. OECD, (2 March 2020) Interim Economic Assessment, Coronavirus: The world economy at risk.
14. Rosselló J et al (May, 2017), Infectious disease risk and international tourism demand, Health Policy Plan. Volume32 , 4 P: 538-548
15. UNCTAD/GDS/INF/2020/1. (9 march 2020) the coronavirus shock: a story of another global crisis foretold and what policymakers should be doing about it.
16. World Bank, (Jan 2020). "Global Economic Prospects: Slow Growth and Policy Challenges".
17. . صحيفة المغرب.(16. 03. 2020). <https://ar.lemaghreb.tn/>
18. البنك الدولي(2020)، صدمة منقطعة النظر: جائحة فيروس كورونا تزلزل أسواق السلع الأولية،
19. توبياس أدريان(16/03/2020)، الاستقرار النقدي والمالي أثناء تفشي فيروس كورونا، صندوق النقد الدولي. <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/11/blog030920-monetary-and-financial-stability-during-the-coronavirus-outbreak>
20. جهاد أزور.(3/ 2020). جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: صدمة مزدوجة تواجه المنطقة، صندوق النقد الدولي <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/24/blog-covid-19-pandemic-and-the-middle-east-and-central-asia-region-facing-dual-shock>
21. ديفيد بلوم ومن معه(جوان 2018)، الأوبئة والاقتصاد، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي.
22. صندوق النقد العربي،(أفريل 2020) تقرير آفاق الاقتصاد العربي.
23. غيتا غويناث.(مارس 2020). الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة، صندوق النقد الدولي..

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economic-fallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies>

24. كريستالينا غورغييفا. (مارس 2020). التأثير المحتمل لوباء فيروس كورونا: ما نعلمه وما يمكننا أن نفعله، صندوق النقد الدولي.

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/04/blog030420-potential-impact-of-the-coronavirus-epidemic>

25. المستقبل للدراسات والأبحاث المتقدمة (02 / 02 / 2020)، عولمة الأوبئة، <https://futureuae.com/ar->

[AE/Mainpage/Item/5233/](https://www.ae.gov.ae/Mainpage/Item/5233/)

26. الوليد أحمد طلحة، (2020)، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي.